

نظم سعر الصرف للانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية دراسة قياسية للفترة "1974-2018"

Exchange Rate Regimes for post-conflict recovery: An Econometric Study for the Period 1974 - 2018

بودية الحبيب^{1*}، جلولي نسيمة²

¹جامعة سعيدة - الدكتور مولاي الطاهر، (الجزائر)، lahbib.boudia@univ-saida.dz

²جامعة سعيدة - الدكتور مولاي الطاهر، مخبر أبحاث كمية في الاقتصاد والمالية QREF، (الجزائر)، nassima.djellouli@univ-saida.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/06/23

تاريخ الاستلام: 2025/04/18

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل مدى مساهمة نوع نظام سعر الصرف في تحقيق الانتعاش الاقتصادي للدول بعد الصراعات الأهلية، حيث نقدر أثر نظم سعر الصرف (الثابت والمعووم و الوسيط) في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، على عينة من 46 دولة للفترة: 1974 و 2018، ونستخدم في البيانات الخاصة بنظام سعر الصرف التصنيف الفعلي ل (Reinhart and Rogoff, 2018) وقد تمت الدراسة باستعمال النماذج الساكنة لبيانات البانل (Panel Data).

توصلت الدراسة إلى أن النموذج المناسب لهذه العلاقة هو نموذج التأثيرات الثابتة (FE M) وأن نظام سعر الصرف العائم هو الأقرب لتحقيق انتعاش اقتصادي في أعقاب الصراعات الأهلية، وتقتصر الدراسة ضرورة المحافظة على الاستقرار السياسي وتوجيه المساعدات الأجنبية لخدمة وتنمية القطاع المالي ومحاربة ظاهرة الفساد، وتبين نظم سعر صرف أكثر مرونة من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي. كلمات مفتاحية: نظام سعر الصرف، بعد الصراع، انتعاش اقتصادي، استقرار سياسي.

تصنيف JEL: F31; F35; F43; C23.

Abstract:

This study explores the role of exchange rate regimes in facilitating economic recovery in countries emerging from civil conflict. It estimates the impact of three types of exchange rate regimes—fixed, floating, and intermediate—on per capita GDP across 46 countries, most of which experienced civil wars, over the period 1974 to 2018. The analysis is based on the de facto classification of exchange rate regimes developed by Reinhart and Rogoff (2018) and employs static panel data models.

The results indicate that the fixed effects model (FEM) is more appropriate to capture the relationship. Among the regimes, floating exchange rate systems appear to be the most effective in supporting post-conflict economic recovery. The study underscores the importance of maintaining political stability, allocating foreign aid toward financial sector development, addressing corruption, and adopting more flexible exchange rate regimes to promote financial resilience.

Keywords: exchange rate regime, post-conflict, economic recovery, political stability.

Jel Classification Codes : F31; F35; F43; C23

مقدمة:

مع تطور الأنظمة النقدية و بروز المنظمات الاقتصادية الدولية التي أصبح لها دور بارز في تقويم الأنظمة المالية والنقدية خاصة في الفترة التي تلي الصراع الأهلي، الذي يولد بدوره الحاجة إلى الموارد المالية الخارجية سواء كانت عبارة عن دعم مالي أي إعانات أو مساعدات أو عبارة عن قروض والمعروف أن جانب التسوية الدولية للمعاملات ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يشكل حلقة الربط بين الدولة وباقي العالم والمعاملات التجارية والمالية الدولية تختلف عن المعاملات المحلية في كونها لا تتم تسويتها بنفس العملة بين الدول والاتحادات فلكل دولة عملتها الخاصة بها، ومن هنا يظهر سعر الصرف كمصطلح يشير إلى عملية مبادلة عملة بعملة أخرى، فهو متغير رئيسي ومقياس حقيقي للتوازن الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي.

ومع اختلاف الرؤى الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي في تحديد نظام سعر صرف ملائم لتحقيق الانتعاش الاقتصادي خاصة بعد الخروج من الأزمات، يبقى البحث مستمرا عن الأدلة الداعمة لأي من النظريات تفضل إتباع نظام عن الآخر، اختيار نظام سعر الصرف يبقى مسألة تطبيقية يجب دراستها من جميع الجوانب من أجل الخروج بنتائج تساعد على اتخاذ القرار خاصة فيما يتعلق بأي أنظمة الصرف يعد مثالا لفترة ما بعد الصراع الأهلي ويساعد على دعم الاقتصاد في فترة إعادة الإعمار.

هدف الدراسة: يتمثل الهدف من الدراسة فيما يلي: محاولة التحري عن مدى تأثير أنظمة أسعار الصرف على الانتعاش الاقتصادي في ظل الأزمات الأهلية والمفاضلة بين أنواع أنظمة الصرف السائدة (الثابت و الوسيط و المعوم) فاستقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصاديات ما بعد الصراع لا يتحقق إلا باختيار نظام سعر الصرف المناسب لهذه الفترة الحساسة.

- التعرف قياسيا باستعمال بيانات (panel data) على أي نوع من الأنظمة (الثابتة أو المرنة أو الوسيطة) يترافق مع الانتعاش الاقتصادي في حالة الدول الخارجة من الأزمات الأهلية وإيجاد النموذج المناسب.
- التمكن من استخدام أساليب الاقتصاد القياسي في تحليل أثر نظام سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي وذلك بدراسة تطبيقية على عينة مختارة من الدول المتأثرة بأزمات أهلية.

إطار الدراسة:

سيتم التطرق في هذه الدراسة بداية إلى تحليل نظري لسعر الصرف وأنظمتها تاريخيا ونظريا ومن ثم ربط أنظمة أسعار الصرف بالانتعاش الاقتصادي والتطرق لمختلف أدبيات هذا الموضوع، كما تعرج هذه الدراسة على حقل العلاقات الدولية، وبالأخص فرع إدارة الصراع الدولي لكون الدراسة تبحث في فترة ما بعد الصراع و ينحصر مجال الدراسة في جانبها التطبيقي في تحليل مجموعة من المعطيات، لذلك سيغطي الإطار الزمني الفترة من (1974-2018) وعلى عينة تتكون من 46 دولة من الدول المتأثرة بالصراع الأهلي من مختلف دول العالم.

- النطاق الجغرافي (المكاني) للدراسة :

نطاق الدراسة الجغرافي هو عبارة عن مسح لمختلف دول العالم بغض النظر عن انتمائها العرقي أو الإقليمي مع التركيز على بعض الأطر الجغرافية التي تشهد صراعات أهلية بشكل شبه دائم مثل دول إفريقيا وجنوب الصحراء مع ربطها بالدول التي تؤثر في الأزمة أو تأثرت بها، خاصة البلدان والأقاليم المجاورة، لأن حصر الإطار الجغرافي للدراسة يمكن من حصر المشكلة في نطاق شبه محدود.

لقد أدت الأزمات والصراعات الأهلية المتوالية على الدول إلى إعادة النظر في أنظمة الصرف وتبني نوع مختلف من الأنظمة، وأصبح اختيار نظام سعر صرف المناسب يمثل محور نقاش للمالية الدولية الحديثة عامة و بشكل خاص بعد نشوب الصراعات الأهلية

سنتطرق من خلال هذه الدراسة إلى أثر أنظمة سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي استناداً إلى دراسة تحليلية وقياسية لمجموعة من الدول التي شهدت صراعات أهلية.

وعلى هذا الأساس فإن السؤال الجوهرى الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو التالي:

كيف تساهم أنظمة سعر الصرف في تحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية؟

ومن خلال السؤال الجوهرى للدراسة، وبناء على التداخل بين الإطار النظري والتطبيقي في العلاقة بين أنظمة سعر

الصرف والانتعاش الاقتصادي يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية والتي تحاول الدراسة الإجابة عنها وهي:

- هل لأنظمة سعر الصرف دور في مواجهة الصدمات والأزمات الناجمة عن الصراعات الأهلية؟

- كيف تساهم أنظمة سعر الصرف في الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية؟

- وهل يمكن تفضيل أحد الأنظمة في التأثير على الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية؟

فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات والتي ستكون منطلقاً

لهذه الدراسة وهي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنظمة سعر الصرف بأنواعها (الثابت والوسيط والمرن) على الانتعاش الاقتصادي لعينة الدول في

الفترة التي تلي الصراعات الأهلية.

- تبني أنظمة سعر الصرف المرنة بالنسبة لعينة الدول بعد الصراعات الأهلية يمكن من تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

منهجية الدراسة: انتهجنا في تحرير هذه الورقة منهجية: IMRAD بداية بالتعريف على الأدبيات الاقتصادية، ثم منهجية القياس، ثم

النتائج ومناقشتها ونهني بالخاتمة نضمنها أهم النتائج، وعليه فإن هيكل الورقة سيكون كما يلي: الدراسات السابقة، منهجية القياس،

العينة والمتغيرات، النتائج، مناقشة النتائج، ووقع اختيارنا على هذه المنهجية لمناسبتها لطبيعة الإشكالية من جهة واعتمادها على سرد

جملة من الدراسات التجريبية السابقة وتتبع أهم المتغيرات وطرق قياسها، وشرح المنهجية القياسية المعتمدة في الدراسة ومناقشة نتائجها

وكذا مقارنتها مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

أولاً : الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات حول أنظمة سعر الصرف و الانتعاش الاقتصادي و نجد أن من بين هذه الدراسات هناك التي تناولت

التنمية الاقتصادية ولم تتطرق لفترة ما بعد الحرب الأهلية و هناك دراسات تناولت مخاطر الحرب الأهلية على الاقتصاد، و من الناحية

التجريبية هناك العديد من الدراسات التي قام بها باحثون والتي أفضت إلى استنتاج أن البلدان التي تحبّطت في حروب أهلية لديها مستويات

أقل من التنمية الاقتصادية في فترة ما بعد الصراع و تراجع اقتصادياتها بشكل رهيب وتنحصر الصادرات نحو الخارج و يكون لمخططات

الاعمار فيها ضرورة ملحة و من بين الدراسات السابقة الأقرب إلى دراستنا والتي تناولت موضوعها أو جانباً منه نذكر :

1- أنظمة سعر الصرف:

- دراسة صندوق النقد الدولي (1997): حول أنظمة سعر الصرف والتضخم في الدول النامية وقد تناولت الدراسة عدة أمور منها

أنظمة الصرف المرنة و الثابتة ومن بين النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة أن الدول المعتمدة على الأنظمة المرنة لسعر الصرف لها

معدلات نمو اقتصادي أعلى من المعتمدة على الأنظمة الثابتة.

- دراسة: (Levy-Yeyati, 2001) تحت عنوان : العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي و قد تناول الباحثان الموضوع

من عدة جوانب أهمها العلاقة بين التقلب الناتج في معدل النمو والتغير في الأنظمة وقام الباحثان باختبار العلاقة بين النمو و الأنظمة

الاقتصادية، و اختبار قوة النتائج، وتقدير النموذج و قد توصلت النتائج إلى أن الدول المتبعة لنظام سعر الصرف المرن هي التي تحقق

نموا أكبر من الدول التي تتبع الأنظمة الثابتة، كما توصل الباحثان إلى أن الآثار السلبية للأنظمة الثابتة على النمو مرتبطة أكثر بالدول النامية دون الدول الصناعية.

– دراسة: (Aloui, 2005) بعنوان: «Régime de Change et Croissance économique: une Investigation Empirique» ، تناولت هذه الدراسة تأثير أنظمة سعر الصرف بمختلف أنواعها على النمو الاقتصادي و ذلك بأخذ عينة من الدول المتقدمة، الناشئة والنامية و مست الدراسة 53 دولة خلال الفترة (1973-1998) وخلصت الدراسة إلى أن فعالية السياسة النقدية هي محدد مهم في الأداء الاقتصادي في البلدان الناشئة والنامية وهذا الاستنتاج موافق لوجهة نظر الاقتصادي (laidler, 1999, 2002) الداعية إلى ضرورة ربط العملات من طرف البنك المركزي من أجل إعطاء فرصة لتقييم أفضل لأنظمة سعر الصرف الثابتة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أما الدول المتقدمة فهناك عوامل أخرى تتحكم في نموها، مثل تقلبات أسعار الصرف مثل ما حدث في اليابان وكوريا حيث شهدتا إنخفاضاً كبيراً في قيمة العملة مما أثر على النمو الاقتصادي.

- دراسة: (Jakob, 2016) بعنوان: «The Impact of Exchange Rate Regimes on Economic Growth» : هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الارتباط بين أنظمة سعر الصرف و النمو الاقتصادي في 74 دولة لسنة 2012، وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة بين الأنظمة الثابتة والنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام معدل التضخم، و تكوين رأس المال الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، كما أكدت الدراسة على عامل الاستقرار النقدي الذي يؤثر على النظام الثابت، فكلما كانت العملة مستقرة كلما زادت ثقة المستثمرين في استثمار أموالهم و تحسن نسبة الأعمال التجارية في البلاد و هذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج الاقتصادي.

2- الصراعات الأهلية وأنظمة الصرف:

- دراسة: (I Elbadawi, N Sambanis 2002) بعنوان: «How Much War Will we see?: Explaining the Prevalence of Civil War» ، تناولت هذه الدراسة موضوع كفاءات نشوب الحروب الأهلية فقد ركزت باقي الدراسات الكمية للحروب الأهلية إما على سبب اندلاع الحرب (البداية) أو سيورة الحرب من حيث المدة وكيفية إخمادها أي كيف تم التوصل لوقف الحرب و قد أنتجت هذه الدراسات رؤى مهمة حول هذا الموضوع، و قد قدم الباحثان في هذه الدراسة تحليلاً تجريبياً لكيفية انتشار الحرب الأهلية وكيف تندلع الحرب وما هي الأطراف التي تذكي الصراع، ركز الباحثان في دراستهما على سبب اندلاع الحروب الأهلية فهو حجر الزاوية والمفتاح لمعرفة كيفية إخمادها، لذلك قدم الباحثان شرحاً لأسباب انتشار الحرب الأهلية ومقدار الدمار الذي تسببه الحروب الأهلية التي من المحتمل نشوبها في أي وقت، و جمع الباحثان بين رؤية اقتصادية وأخرى سياسية في تحليلهما لكيفية نشوب الحرب الأهلية ومدتها و تقدير مدى انتشار الحرب الأهلية بعد تزايد الصراعات في الفترة الأخيرة و أجريت الدراسة على عينة مكونة من 150 دولة على مدى أكثر من أربعين عاماً، واستعمل الباحثان النظرية المتاحة وهي نظرية لنموذج مؤثر لبداية الحرب الأهلية للباحثان المهتمان بهذا الشأن وهما: (Collier, 2000) و Hoeffler نموذج آخر متاح حول الحروب الأهلية و مدتها الزمنية ل (Collier, 2000) ، وذلك من أجل إجراء تحليل تجريبي لانتشار الحرب بين سكان الدول في الفترة 1960-1999، حيث استخدم الباحثان طرق تقدير مختلفة عن الدراسات السابقة، و كذلك تم استخدام نموذج احتمالية التأثيرات العشوائية و قد تمت مقارنتها بالمقدرات البديلة، وتوصل الباحثان إلى نتيجة لدراستهما وهي أن الديمقراطية مرتبطة سلباً بالعنف المدني، خاصة في الأجل الطويل حيث تم اختبار فرضية أن التنمية الاقتصادية مرتبطة بشكل كبير و سلبي بانتشار الحروب الأهلية و خلصت الدراسة إلى أن الدول بحاجة إلى زيادة هائلة في مستويات المعيشة، وقد يكون مثل هذا التغيير غير متاح بالنسبة لمعظم البلدان، و بالتالي يجب استكمال التنمية الاقتصادية بالتنمية السياسية لتحقيق تأثير جيد، وأشار الباحثان أيضاً إلى أن المجتمعات المتنوعة اجتماعياً هي أكثر عرضة إلى خطر الحروب الأهلية و لا يمكن تجنب هذه المخاطر إلا من خلال تعزيز الديمقراطية.

يتوافق تحليل الباحثان مع نتائج دراسات ل (I Elbadawi, N Sambanis 2002) حول بداية الحروب ومدتها، وقد أضاف الباحثان تحسينات طفيفة في البيانات وطرق التقدير حيث خلاصا إلى أن الديمقراطية و التنوع العرقي من المحددات الهامة لانتشار الحروب الأهلية و أرجع الباحثان أسباب نشوب الحروب الأهلية إلى أسباب اقتصادية متحدة مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية في تفسير العنف السياسي.

– دراسة: (Ibrahim Elbadawi, 2012) بعنوان: «Aid, Real Exchange Rate Misalignment, and

Economic Growth in Sub-Saharan Africa» حيث قام الباحث بتحليل نمو الاقتصاد لفترة ما بعد الصراع في أفريقيا جنوب الصحراء ووجد أن تحقيق النمو المستدام في إفريقيا جنوب الصحراء هو أمر بالغ الأهمية في تحقيق التنمية العالمية وهذه المنطقة بحاجة إلى المساعدات من أجل دفع عجلة التنمية، وقام الباحث بدراسة العلاقة بين المساعدات و اختلال سعر الصرف الحقيقي و النمو الاقتصادي في إفريقيا، وخلص إلى أن المساعدات – على عكس التوقعات – هي ليست مساهما رئيسيا في المبالغة في تقدير سعر الصرف وتقييمه بأكثر من قيمته الحقيقية، بالإضافة إلى ذلك، وجد أن المساعدات تعزز النمو والانتعاش الاقتصادي لكن تأثيرها أضعف في البلدان التي يكون لها أسعار صرف مبالغ في تقييمها، ووجد الباحث أن المبالغة في التقييم بالنسبة لسعر الصرف تقلل النمو الاقتصادي غير أنه لا يجب إهمال الأثر السلبي الناجم عنها والذي يمكن التخفيف منه من خلال التنمية المالية وتطوير السوق المالية.

كما درس الباحث المدة الزمنية الواجبة لخلق التنمية الاقتصادية بعد حدوث الصراع الأهلي ووجد أن الدول والهيئات الوسيطة التي تتدخل في حل النزاع تلجأ في كثير من الأحيان إلى تعمد الإطالة في عمر البرامج الإنمائية وبرامج إعادة الإعمار حيث تصل أو تفوق العشر سنوات بالنسبة للبلدان الخارجة من الصراعات الأهلية و تمديد فترات النمو في البلدان الخارجة من الصراع لفترة كافية هدفه الحد من مخاطر ما بعد الصراع وضمان استتباب الأمن السياسي والاقتصادي للوصول إلى مستويات آمنة نسبيا، غير أن هذا يبقى هدفا بعيد المنال لمعظم حالات ما بعد الصراع لأن البلدان تشهد أزمات ارتدادية أحيانا والتركة التي تخلفها الحرب تكون أثقل بكثير من أن تعالج في مدة زمنية محددة.

ووجد الباحث أن المدة التي تعطي للدولة الخارجة من الصراع سوف تساهم في الانتعاش الاقتصادي عن طريق تحقيق الرفاهية من خلال تنمية نصيب الفرد السليبي غير الناشط. بمعدل نمو يبلغ حوالي -1٪ في العام السابق لبدء السلام و يتزايد إلى أن يصل إلى أكثر من 2٪ في العام الثاني بعد السلام، توصلت الدراسة إلى أن متوسط النمو بقي لا يتجاوز 2٪، حتى السنة السادسة، و مع ذلك يميل النمو إلى التعثر و التباطؤ إلى حوالي 0.1٪ بعد ذلك.

ومن جهة أخرى فإن فترة ما بعد الصراع تشهد غالبا انخفاضاً في سعر الصرف وهو ما يسمح بتعزيز النمو و الانتعاش الاقتصادي والدول التي تمكنت من الخروج من الصراع يمكنها أن تستغل هذا الانخفاض وكذا من المحتمل أيضا أن تقوم بتخفيض سعر الصرف عمدا باعتباره حجر الزاوية في الآونة الأخيرة لدعم العمليات الناجحة الموجهة نحو التصدير الذي يعد بدوره من أهم استراتيجيات التنمية للبلدان منخفضة و متوسطة الدخل.

– دراسة: (Ibrahim Elbadawi and Raimondo Soto 2013) بعنوان: Exchange Rate Regimes

For Post-Conflict Recovery، تمثلت في ورقة بحثية مقدمة للبنك الدولي في إطار مشروع بحث جامعي حول "السلام والتنمية"، حيث قام الباحثان بتقدير تأثير نظم أسعار الصرف الرئيسية (الثابتة، التعويم المدار و التعويم الحر) في الناتج المحلي الإجمالي ونمو الصادرات حيث شملت الدراسة 138 دولة للفترة 1970 – 2008 وتبين الدراسة أن تبني أنظمة أسعار صرف ثابتة لا يدوم بمرور الوقت، فإن نسبة كبيرة من البلدان تميل إلى اعتماد نظام سعر صرف أكثر مرونة في المراحل الانتقالية بعد الصراع، هذا يأتي كخطوة لتصحيح الاختلالات التي أحدثها الصراع و في مقدمتها التضخم المرتفع الذي يعتبر إحدى نقاط الضعف.

وخلال فترة ما بعد النزاعات الأهلية تبرز المساعدات، وتزداد تدفقات رأس المال، وتتوجه الدول إلى زيادة الإنتاج الزراعي و الرفع من قيمة الصادرات، ولكن تترافق هذه المعطيات أيضا مع ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية وزيادة الواردات العسكرية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض قيمة معدل العائد على الموارد، غير أن ارتفاع الإنفاق العام والتضخم المرتفع بسبب النقص في السلع الأساسية يمكن أن يكون لهما تأثير معاكس ويؤدي إلى ارتفاع معدل العائد.

- دراسة: (2021) Dessie Tarko Ambaw and Nicholas Sim بعنوان: « Real exchange rate misalignment and civil conflict: Evidence from sub-Saharan Africa» قام الباحثان في هذه الورقة بدمج بيانات الاقتصاد الكلي مع بيانات عن حدوث النزاعات الأهلية وحدتها لتقييم آثار النزاعات الأهلية على سعر الصرف الحقيقي (RER) حيث مست الدراسة بيانات 38 دولة شهدت نزاعات مسلحة كبيرة في الفترة 1970-2008 ومجموعة مراقبة من حوالي 94 اقتصادا، و خلصت الدراسة إلى وجود انحراف في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية و إيران و تركيا، ووجدا أن الاختلال الكبير في معدل العائد على الموارد يؤدي إلى خلق إختلالات جديدة أو إلى تعزيز إختلالات قائمة مسبقا على مستوى الاقتصاد الكلي، وهذه الإختلالات يمكن أن تهدد الانتقال التالي بعد الصراع الأهلي و خلص الباحثان إلى أن اختلال سعر الصرف الحقيقي له دلالة إحصائية عند حدوث الصراع الأهلي، حيث ترتبط الزيادة في الانحراف المعياري الواحد (أي المبالغة في تقييم سعر صرف العملة بأكثر من قيمتها الحقيقية) في معدل العائد الإقليمي بزيادة قدرها 4 نقاط مئوية في احتمال نشوب صراع أهلي وفي المتوسط لوحظ أن هذا التأثير يرجع إلى الأسباب المعروفة على نطاق واسع للنزاع الأهلي وأضاف الباحثان سلسلة من اختبارات ذات دلالة إحصائية للتأكيد هذه العلاقة .

- دراسة جبوري محمد، (2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية حيث تناولت الدراسة موضوع أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي، حيث قدم الباحث مسحا لمجموعة من الدول النامية، وقام بتحليل إحصائي لأثر ارتفاع معدلات التضخم في الدول النامية وتوصلت الدراسة إلى إيجابيات أنظمة أسعار الصرف الوسيطة في الدول النامية لأن المرونة تسمح بتدخل البنك المركزي أو ما يسمى بمقرض الملاذ الأخير وما يمكن ملاحظته هو اختلاف الآراء حول العلاقة بين نظام سعر الصرف ومحددات النمو الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالدول النامية، وتختلف فترات الدراسة وكذلك نوع التصنيف فالقليل من الدراسات التي تطرقت لنظام سعر الصرف بالتصنيف الفعلي.

- دراسة: (Abadie, 2003) بعنوان: «The economic costs of conflict: A case study of the Basque Country» تبحت هذه المقالة في الآثار الاقتصادية للنزاع، دراسة حالة الصراع الإرهابي القائم في إقليم الباسك كدراسة حالة، وجد الباحث أنه بعد ظهور الإرهاب في أواخر الستينيات من القرن الماضي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إقليم الباسك بحوالي 10 نقاط مئوية مقارنة بمنطقة سيطرة اصطناعية خالية من الإرهاب، بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام هدنة 1998-1999 كتجربة طبيعية، ووجد الباحث أن أسهم الشركات التي لديها جزء كبير من أعمالها في إقليم الباسك أظهرت أداء إيجابيا عندما أصبحت الهدنة ذات مصداقية، وأداء سلبيا في نهاية وقف إطلاق النار.

- دراسة بنين بغداد، (2016)، بعنوان: تأثير أنظمة الصرف أسعار على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة حسية بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، وخلص الباحث إلى أن نظام سعر الصرف الثابت هو الأفضل لتحقيق النمو الاقتصادي و قسم الباحث عينته إلى ثلاث فئات دول نامية ودول ناشئة ودول صناعية.

- ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :لقد ركزت مجمل الدراسات السابقة على دراسة نظام سعر الصرف في الدول بغض النظر عن الوضع السياسي أو الاقتصادي الذي تمر به هذه الدول، لذلك فهي تتضمن جزء من متغيرات هذه الدراسة، تحدث الصراعات العنيفة أضرارا فادحة وتنعكس على القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية وقد أثر ذلك سلبا على الإمكانيات

الديمقراطية وموارد التنمية و أما أسباب هذه الصراعات فهي معقدة ، تعتمد إعادة الإعمار إلى حد كبير على اختيار نظام الصرف من بين أنظمة أسعار الصرف المعترف بها على اعتبار أن توفر الحرية للسلطات في اتخاذ الإجراءات و اتباع السياسة النقدية التي تراها مناسبة، و الحماية من الصدمات الحقيقية، و استقرار الاقتصاد الكلي و بالتالي، من المرجح أن تشترط برامج إعادة الإعمار النقدي تبني نوع معين من الأنظمة الثابتة أو المدارة أو العائمة التي تركز بالأساس على اختيار نظام سعر الصرف في البلدان التي شهدت صراعات و حروب أهلية خاصة في مرحلة ما بعد الصراع و بالاعتماد على بيانات من تصنيف فعلي لسعر الصرف ل: (Reinhart and Rogoff) لسنة 2018، وعليه فإن هذه المساهمة العلمية قد جاءت لتغطية هذه الفجوة، من خلال التعمق في عرض وتحليل نظم الصرف لإعادة التوازن الاقتصادي للدول التي شهدت صراعا أهليا و هذا بغرض تحليل و قياس أثر نظام سعر الصرف في الانتعاش الاقتصادي و تقييمه و استخلاص النتائج و تقديم الاقتراحات بشأنها (Bitar, 2018).

ثانيا: منهجية القياس: تتضمن عينة الدراسة 46 دولة (الملحق رقم 05) من الدول التي شهدت صراعات أهلية خلال الفترة 1974-2018 و يطلق على هذا النوع من البيانات بالسلاسل الزمنية المقطعية ، تسمى معطيات البانل (Panel Data) بالمعطيات الطويلة و هي مجموعة من المشاهدات الإحصائية (متغير أو أكثر) للعديد من الوحدات أو الأفراد مثل: مؤسسات، دول..... الخ، خلال فترة زمنية محددة و يمتاز هذا النوع من البيانات بطبيعة البعد الثنائي، فهي عبارة عن تركيب لبيانات السلاسل الزمنية وبيانات مقطعية، تسمى البيانات المدججة التي تشمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا بيانات "Longitudinal" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثل حيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما، والتسمية المعتمدة في ورقتنا البحثية ستكون بيانات بانل و (Panel Data)، و سيتم تقدير ثلاث نماذج ، النماذج الساكنة الثلاث وهي نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، والنموذج الثاني هو نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، والنموذج الثالث وهو نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، وسيتم الاختيار ما بين نتائج النماذج بإجراء اختبارات إحصائية ، الأول هو اختبار Wald الذي يهدف من خلاله إلى الاختيار ما بين نموذج POLS ونموذج FEM والاختبار الثاني هو اختبار LM الذي يهدف من خلاله إلى الاختيار ما بين نموذج POLS ونموذج REM ، والثالث هو اختبار Hausman الذي يستعمل للاختيار ما بين نموذج FEM ونموذج REM.

ويمكن تلخيص هذه الاختبارات في الجدول التالي:

الجدول رقم: (1) جدول يبين أهم فرضيات اختبارات المفاضلة بين نماذج التقدير الساكنة لبيانات البانل (Panel Data):

فرضيات الاختبار	اختبار: Wald المفاضلة بين FEM و POLS	اختبار LM: المفاضلة بين REM و POLS	اختبار: Hausman المفاضلة بين FEM و REM
H_0	POLS هو الأفضل	POLS هو الأفضل	REM هو الأفضل
H_1	FEM هو الأفضل	REM هو الأفضل	FEM هو الأفضل
إذا كان: $\text{sig} > 0,05$ نقبل الفرضية H_0			

المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا :عينة الدراسة ومتغيراتها

قائمة الدول التي تشكل عينة هذه الدراسة مختارة من مختلف قارات العالم وتم اختيار الدول التي لها أطول فترات الصراع وتجدر الإشارة إلى أننا نستخدم مسحا من 46 دولة في مرحلة ما بعد الصراع وبعضها لا يزال يشهد موجات من الصراع الأهلي.

شملت الدراسة متغيرات من بينها متغيرات اقتصادية و متغيرات مؤسسية إضافة إلى متغيرات صورية والجدول التالي يبين متغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات الخاصة بها:

الجدول رقم: (2) جدول للتعريف بمتغيرات الدراسة:

رمز المتغير	اسم المتغير	المؤشر	مصدر جمع البيانات
PGDP	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام	من موقع البنك الدولي https://www.worldbank.org/ext/en/home
EXR	نظام سعر الصرف	يعبر عن نظام سعر الصرف السائد حسب تصنيف (Reinhart and Rogoff 2018)	من موقع البنك الدولي https://www.worldbank.org/ext/en/home
PCONF	بعد الصراع الأهلي	متغير صوري يعبر عن فترة بعد الصراع الأهلي	Home – Peace Research Institute Oslo (PRIO)
AID	المساعدات المتلقاة	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (GDP %)	من موقع البنك الدولي https://www.worldbank.org/ext/en/home
SFDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي	من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) https://unctad.org/themes/custom/newyork_b5/imagelogo_fr.png
DC	التنمية المالية	الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك (GDP%)	من موقع البنك الدولي https://www.worldbank.org/ext/en/home
TRADE	صافي التجارة الخارجية	صافي التجارة الخارجية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي	من قاعدة البنك الدولي https://www.worldbank.org/en/publication/globalfinindex

المصدر: من إعداد الباحثين.

التحليل الوصفي للمتغيرات:

يساعد التحليل الوصفي للمتغيرات على تسهيل فهم العلاقة فيما بينها ولذلك فقد تم الحصول على نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بمقطع من 46 دولة وتحليلها وصفيًا باستعمال برنامج (STATA V 17) وهو ما يوضحه الملحق رقم (1):

حيث يشير إلى المتوسطات والانحرافات لكل الدول مجتمعة، وكل دولة على حدة، وبناء على الملحق بلغ المتوسط الكلي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP): 1599,074 وحدة نقدية بانحراف معياري قدره 2068,99 وحدة نقدية، حيث بلغت أدنى قيمة له 22,85037 وحدة نقدية في حين سجلت أعلى قيمة له ب 15842,16 وحدة نقدية

كما بلغت النسبة المتوسطة لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر كانت تبلغ 1,766322٪ بانحراف معياري قدره 3,2478٪ النسبة المتوسطة لنمو القطاع التجاري تبلغ 6,1766322٪، بانحراف معياري قدره 9,3038٪، نسبة المساعدات الأجنبية المتلقاة (AID GDP): لقد بلغت النسبة المتوسطة للمساعدات الأجنبية المتلقاة من الخارج 40,79142٪ نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوسط لعينة الدراسة، بانحراف معياري قدره 29,1937٪، كما وصلت أعلى نسبة إلى 154,2345٪ وأدناها إلى -0,731653٪ الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك (DC): بلغت النسبة المتوسطة لتطور القطاع المالي أو يسمى التنمية المالية متمثلة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من طرف البنوك قد بلغت 26,26685٪، بانحراف معياري قدره 24,0806٪، مع أننا سجلنا أدنى نسبة له ب 0,4913٪ وأعلى نسبة ب 144,6868٪.

صياغة النموذج القياسي:

يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويكتب شكل الدالة كالتالي :

$$PGDP = (ER\ it, PCONF, SFDI, AID, DC, TRADE)$$

ويمكن صياغة النموذج القياسي كالتالي:

$$TRADE + \mu_{it} \quad PGDP = B_0 + B_1 ER + B_2 PCONF + B_3 AID + B_4 SFDI + B_5 DC + B_6$$

$$i=1,2,3,\dots,N\} \quad t=1,2,3,\dots,T$$

رابعاً: النتائج :

بعد معرفة نوع التأثيرات هل هي تأثيرات ثابتة (Fixed Effects Model) أو تأثيرات عشوائية (Random Effects Model) أو هي تأثيرات تحت نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) وهذا بغرض تفسير طبيعة العلاقة بين نوع نظام سعر الصرف السائد قبل وخلال وبعد فترة الصراع من جهة والانتعاش الاقتصادي ممثلاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: تقدير أثر نظام سعر الصرف الثابت على الانتعاش الاقتصادي:

في البداية تجدر الإشارة إلى أنه يوجد اختلاف كبير عند دراسة الأداء الاقتصادي ومؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية للدول في حالة استقرار والدول التي تشهد صراعات أهلية أو خارجة من هذا النوع من الصراع فالفترة التي تكون فيها الدول في صراع أهلي لا تختلف كثيراً عن الفترة التي تلي الصراع الأهلي أو ما يطلق عليها بفترة إعادة الإعمار لما يميزها من عدم الاستقرار المالي والنقدي فالدول الخارجة من الصراع الأهلي غالباً ما تشهد إختلالات في هذا الجانب وتعتمد على الإعانات والمساعدات الأجنبية وعند النظر إلى نوع نظام سعر الصرف، يجب تتبع الإجراءات التي تم إتباعها من طرف السلطات النقدية عند تبني أي نوع من أنواع نظام سعر الصرف في البلدان وهل اعتمدت تصنيفاً رسمياً أم اعتمدت على التصنيف الفعلي المبني على التجارب والأبحاث، وقد استخدمنا في دراستنا هذه التصنيف الفعلي ل (Rinhart and Rogoff 2018) لأنظمة أسعار الصرف، والتي نجدها في أعمال الباحثين الأمريكيين (Carmen M. Reinhart) و (Kenneth Saul Rogoff) الذي تم نشره سنة 2016 وتمديده حتى عام 2018 استناداً إلى معلومات صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم: (3) نتائج تقدير النموذج الساكن لتأثير نظام سعر الصرف الثابت على الانتعاش الاقتصادي:

المتغير التابع: يمثل معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (log PGDP)			
VARIABLES	الفترة: 1974-2018		
	طريقة التقدير		
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي POLS	نموذج التأثيرات الثابتة FEM	نموذج التأثيرات العشوائية REM
	logPGDP	logPGDP	logPGDP
EXRFX	-0.165*** (0.0278)	0.0964*** (0.0219)	0.0885*** (0.0219)
PCONF	0.200*** (0.0381)	0.239*** (0.0250)	0.236*** (0.0251)
SFDIGDP	0.00488* (0.00264)	0.00788*** (0.00184)	0.00709*** (0.00183)
TRADGDP	-0.0223*** (0.00113)	-0.0116*** (0.00105)	-0.0121*** (0.00104)
AIDGDP	0.00476*** (0.000323)	0.00215*** (0.000534)	0.00235*** (0.000513)
DCGDP	0.00804*** (0.000512)	0.00699*** (0.000490)	0.00698*** (0.000485)
EXRFXPCONF	-0.0332 (0.0438)	-0.0657** (0.0294)	-0.0649** (0.0295)
Constant	2.751*** (0.0276)	2.603*** (0.0287)	2.638*** (0.0584)
Observations	1,444	1,444	1,444
R-squared	0.529	0.378	
Number of ID		46	46
Standard errors in parentheses	*** p<0.01	** p<0.05	* p<0.1
F (45 ,1397)=69.48		Prob >F=0.0000	WALD TEST

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Stata 17)

ثانيا: تقدير أثر نظام سعر الصرف المرن على الانتعاش الاقتصادي:

الجدول رقم (4) نتائج تقدير النموذج الساكن لتأثير نظام سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي

المتغير التابع: يمثل معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (log PGDP)			
الفترة: 1974 - 2018			
VARIABLES	طريقة التقدير		
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي POLS	نموذج التأثيرات الثابتة FEM	نموذج التأثيرات العشوائية REM
	logPGDP	logPGDP	logPGDP
EXRFLT	0.00667 (0.0490)	-0.205*** (0.0308)	-0.202*** (0.0308)
PCONF	0.165*** (0.0201)	0.178*** (0.0133)	0.175*** (0.0133)
SFDIGDP	0.00581** (0.00268)	0.00779*** (0.00182)	0.00708*** (0.00181)
TRADGDP	-0.0238*** (0.00113)	-0.0119*** (0.00103)	-0.0123*** (0.00103)
AIDGDP	0.00464*** (0.000330)	0.00186*** (0.000521)	0.00209*** (0.000504)
DCGDP	0.00756*** (0.000519)	0.00692*** (0.000491)	0.00692*** (0.000486)
EXRFLTPCONF	0.278*** (0.0745)	0.0907* (0.0495)	0.0974** (0.0495)
Constant	2.643*** (0.0223)	2.708*** (0.0226)	2.733*** (0.0578)
Observations	1,444	1,444	1,444
R-squared	0.515	0.390	
Number of ID		46	46
Standard errors in parentheses	*** p<0.01	** p<0.05	* p<0.1
F (45 ,1397)=74.73		Prob >F=0.0000	WALD TEST

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Stata 17)

ثالثا: تقدير أثر نظام سعر الصرف الوسيط على الإنتعاش الاقتصادي :

الجدول رقم (5) نتائج تقدير النموذج الساكن لتأثير نظام سعر الصرف الوسيط على الانتعاش الاقتصادي

المتغير التابع: يمثل معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (log PGDP)			
الفترة: 1974-2018			
طريقة التقدير			
VARIABLES المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي POLS	نموذج التأثيرات الثابتة FEM	نموذج التأثيرات العشوائية REM
	logPGDP	logPGDP	logPGDP
EXRINT	0.260*** (0.0341)	0.0500* (0.0260)	0.0567** (0.0260)
PCONF	0.192*** (0.0209)	0.184*** (0.0143)	0.183*** (0.0143)
SFDIGDP	0.00540** (0.00263)	0.00746*** (0.00185)	0.00666*** (0.00184)
TRADGDP	-0.0226*** (0.00112)	-0.0120*** (0.00105)	-0.0125*** (0.00105)
AIDGDP	0.00447*** (0.000318)	0.00193*** (0.000541)	0.00218*** (0.000519)
DCGDP	0.00806*** (0.000508)	0.00715*** (0.000489)	0.00712*** (0.000484)
EXRINTPCONF	-0.115** (0.0517)	-0.0111 (0.0345)	-0.0150 (0.0345)
Constant	2.601*** (0.0223)	2.681*** (0.0231)	2.705*** (0.0563)
Observations	1,444	1,444	1,444
R-squared	0.530	0.372	
Number of ID		46	46
Standard errors in parentheses	*** p<0.01	** p<0.05	* p<0.1
68,11 ,1397)=45F(		Prob >F=0.0000	WALD TEST

المصدر: من إعداد الباحثين

اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل الساكنة:

نقوم بإجراء الاختبارات للمفاضلة بين النتائج المتحصل عليها لكل نوع من أنظمة سعر الصرف الثابت والمعووم والوسيطي لعينة الدول في دراستنا ونقوم بإجراء الاختبارات الثلاثة وهي اختبار Wald للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة POLS و FEM واختبار LM للمفاضلة بين POLS و REM واختبار Husman للمفاضلة بين FEM و REM .

الجدول رقم: (6) جدول يبين اختبارات المفاضلة بين النماذج الساكنة لتقدير تأثير نظم سعر الصرف (الثابت، المعوم، الوسيط) على الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية :

اختبار المفاضلة	اختبار Wald:	اختبار LM	اختبار Husman	المودج الملائم
نوع نظام سعر الصرف	للمفاضلة بين: FEM و POLS	للمفاضلة بين: REM و POLS	للمفاضلة بين: FEM و REM	
نظام سعر الصرف الثابت	$F=69,48^{***}$ $=0,0000$ Prob نلاحظ أن : prob أقل من 0,05 إذا نختار FEM	$Chi-2=6455,90^{***}$ Prob =0.0000 نلاحظ أن : prob أقل من 0,05 إذا نختار REM	$Chi-2=22,44^{***}$ Prob > $Chi-2=0,0000$ نلاحظ أن : prob أقل من 0,05 إذا نختار FEM	FEM
نظام سعر الصرف المرن	$F=74,73^{***}$ Prob > $F=0,0000$ نلاحظ أن : prob أقل من 0,05 إذا نختار FEM	$Chi-2=7518,59^{***}$ Prob > $Chi-2=0,0000$ نلاحظ أن : prob أقل من 0,05 إذا نختار REM	$Chi-2=17,86^{***}$ Prob > $Chi-2=0,0126$ نلاحظ أن : prob أقل من 0,05 إذا نختار FEM	FEM
نظام سعر الصرف الوسيط	$F=68,11^{***}$ Prob =0,0000 نلاحظ أن : prob أقل من 0,05 إذا نختار FEM	$Chi-2=167,7^{***}$ Prob =0,0000 نلاحظ أن : prob أقل من 0,05 إذا نختار REM	$Chi-2=17,93^{***}$ Prob =0,0123 نلاحظ أن : prob أقل من 0,05 إذا نختار FEM	FEM

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Stata 17)

خامساً مناقشة النتائج:

من خلال الجدول أعلاه حيث تم فحص مدى ملائمة نظام سعر الصرف لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في الفترة التي تلي الصراع الأهلي ومقارنتها بغيرها من الفترات أي فترة الصراع وما قبل الصراع الأهلي، حيث قمنا في الجدول الأول بدراسة أثر نظام سعر الصرف الثابت ومتابعة تطور المتغيرات الاقتصادية الأخرى في الفترتين حيث قمنا بالمفاضلة بين النماذج وبينت لنا الاختبارات الثلاث التي أجريتها للمفاضلة بين نماذج البائل الساكنة الثلاثة: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) ونموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) وبعد إدخال وإضافة المتغير التفاعلي بين نوع نظام سعر الصرف والفترة التي تلي الصراع الأهلي لاحظنا أن النتائج تختلف وجاءت نتائج التقدير بالنماذج الساكنة والمفاضلة بينها عن طريق الاختبارات الثلاث وهي اختبار Wald و اختبار LM واختبار Husman كما يلي:

أولاً: في حالة نظام سعر الصرف الثابت :

النموذج المناسب بعد إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج الساكنة هو نموذج التأثيرات الثابتة: (FEM) حيث أن أثر سعر الصرف الثابت على الانتعاش الاقتصادي في فترة الصراع وقبل الصراع إيجابي وذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 1٪، ويرتفع الانتعاش الاقتصادي بنسبة 0.0964٪، عندما يقع اختيار السلطات النقدية على نظام سعر الصرف الثابت وهذا ما يتطابق مع الأدبيات الاقتصادية التي ترى بأن النمو الاقتصادي يزداد بشكل عام عندما تفعل الحكومات تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية و التي تفضي إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي، بما في ذلك وجود قطاع مالي مستقر وعدم تعرض الاقتصاد للأزمات الخارجية ونظام سعر الصرف الذي يتميز بهذه الصفات هو نظام سعر الصرف الثابت أما في فترة بعد الصراع فإن أثر سعر الصرف الثابت على الانتعاش الاقتصادي يصبح سلبيا ويتراجع الانتعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة متأثرا بنوع نظام سعر الصرف الثابت بنسبة -0.0657^{**} ٪، وهو ذو معنوية إحصائية وهذا عند مستوى دلالة 5٪، وفي هذا الصدد إشتراط الباحثون وخاصة (Elbadawi, 2012) أن النمو الاقتصادي في ظل نظام سعر الصرف يجب أن تتمكن السلطات من هندسة خفض قيمة سعر الصرف الحقيقي في أعقاب الحروب الأهلية وهو ما يكون صعبا أو غير متاح في ظل نظام سعر الصرف الثابت لأن فعالية المعونة المتلقاة على الإنتاج ونمو الصادرات مشروطة بتخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي، وتصميم تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي هو أمر صعب إلى حد ما في ظل نظام سعر الصرف الثابت كما أن فعالية المساعدات في ظل هذا النظام لا تظهر فالتفاعل بين المعونة والتقليل من قيمة سعر الصرف الحقيقي يكون سهلا في ظل أنظمة الإدارة والعائمة (Organization, 2010) وهو المقياس الأكثر ملائمة لتقييم فعالية المعونة المشروطة في بيئة السياسات الجيدة، ونظرا لمركزية الأنشطة الاقتصادية في ظل هذا النظام فإن الأثر السليبي سيظهر بالنسبة للنمو في مرحلة ما بعد الصراع.

ثانيا : في حالة نظام سعر الصرف الموعوم:

النموذج المناسب بعد إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج الساكنة هو أيضا نموذج التأثيرات الثابتة: (FEM) حيث أن أثر سعر الصرف الموعوم على الانتعاش الاقتصادي في فترة الصراع وقبل الصراع يكون سلبيا وذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 1٪، حيث يتراجع الانتعاش الاقتصادي بنسبة: 0.205 ٪ -، متأثرا بتعوم نظام سعر الصرف لأنه أكثر الأنظمة استجابة للتغيرات، أما في فترة بعد الصراع فإن أثر سعر الصرف الموعوم على الانتعاش الاقتصادي يكون إيجابيا وذا دلالة إحصائية وهذا عند مستوى الدلالة 10٪، حيث يتحسن مستوى الانتعاش الاقتصادي بنسبة: 0.0907 ٪، وبقية المتغيرات المستقلة كلها ذات معنوية إحصائية ومن خلال مقارنة هذه النتائج مع الأبحاث الاقتصادية والنظرية الاقتصادية نجد أن دراستنا تتوافق مع ما وجدته الباحثان {Elbadawi, Soto, 2013} أن النمو الاقتصادي في البلدان ذات أنظمة سعر الصرف العائمة تستفيد بشكل جيد من تدفقات المساعدات الأجنبية الكبيرة والتي تظهر بشكل استثمارات وتستخدمها الدول لاستعادة التوازنات الكلية (جلال محمود عبده، 2021)، على العكس لما يحدث في البلدان التي لديها أنظمة تعوم ثابتة ومدارة فالانتعاش الاقتصادي بعد النزاعات يتم تعزيزه من خلال إستراتيجية تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته الحقيقية، والنمو الاقتصادي لا يتأثر بالتقليل من قيمة العملة في اقتصاديات ما بعد الصراع غير أن التعويم يبقى دوما بحاجة إلى التنمية المالية في البلد والتي تشكل عاملا مهما في نجاح عمليات تعويم نظام سعر الصرف، وهذا في ظل وجود أسواق مالية متقدمة وعليه في حالة تبني الدول في فترة ما بعد الصراع الأهلي لأنظمة التعويم يجب أن تدعم التنمية المالية وتطور طرق التحوط من مخاطر الصرف.

ثالثاً: في حالة نظام سعر الصرف الوسيط:

النموذج المناسب بعد إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج الساكنة في هذه الحالة هو نموذج التأثيرات الثابتة: (FEM) حيث أن أثر سعر الصرف الوسيط على الانتعاش الاقتصادي في فترة الصراع وقبل الصراع يكون إيجابياً وإذا معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 10٪، حيث يزيد الانتعاش الاقتصادي بنسبة: 0.0500 ٪ متأثراً بنظام سعر الصرف المدار أو الوسيط أما خلال فترة ما بعد الصراع الأهلي فإن أثر سعر الصرف الوسيط على الانتعاش الاقتصادي يكون سلبياً وليس له أي معنوية إحصائية، وهذه النتيجة تختلف عن ما وجدته الباحثان (Elbadawi, Soto, 2013) في ورقتهما البحثية المقدمة للبنك الدولي والتي خلصا فيها إلى أن نظام التعويم المدار يناسب النمو الاقتصادي في فترة ما بعد الصراع وأنه في فترة ما بعد الصراع كان أداء النظامين الثابت والمدار متشابهين للغاية، لكن نظام سعر الصرف الوسيط يبقى متفوقاً عليهما خاصة من حيث نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير أن الباحثان يتجاهلان معنوية النماذج عند دراسة إقتصادات ما بعد الصراع.

إذا بعد إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج الساكنة لبيانات البانل وخاصة اختبار Husman تبين لنا أن النموذج المناسب لدراستنا هو نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) في حالة نظم سعر الصرف الثلاث ويمكننا الآن المقارنة بين هذه النماذج واختيار النموذج المناسب وهو ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم : (7) يبين أفضل النماذج الساكنة المختارة بعد اختبار Husman ، لأنظمة الصرف الثلاث (الثابت والوسيطي والمعوم):

المتغير التابع: يمثل معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (log PGDP)					
نظام سعر الصرف العائم		نظام سعر الصرف الوسيط		نظام سعر الصرف الثابت	
FEM	أفضل نموذج	FEM	أفضل نموذج	FEM	أفضل نموذج
logPGDP		logPGDP	VARIABLES	logPGDP	
-0.205***	EXRFLT	0.0500*	EXRINT	0.0964***	EXRFIX
(0.0308)		(0.0260)		(0.0219)	
0.178***	PCONF	0.184***	PCONF	0.239***	PCONF
(0.0133)		(0.0143)		(0.0250)	
0.00779***	SFDIGDP	0.00746***	SFDIGDP	0.00788***	SFDIGDP
(0.00182)		(0.00185)		(0.00184)	
-0.0119***	TRADGDP	-0.0120***	TRADGDP	-0.0116***	TRADGDP
(0.00103)		(0.00105)		(0.00105)	
0.00186***	AIDGDP	0.00193***	AIDGDP	0.00215***	AIDGDP
(0.000521)		(0.000541)		(0.000534)	
0.00692***	DCGDP	0.00715***	DCGDP	0.00699***	DCGDP
(0.000491)		(0.000489)		(0.000490)	
0.0907*	EXRFLTPCONF	-0.0111	EXRINTPCONF	-0.0657**	EXRFIXPCONF
(0.0495)		(0.0345)		(0.0294)	

Constant	2.603***	Constant	2.681***	Constant	2.708***
	(0.0287)		(0.0231)		(0.0226)
Observations	1,444	Observations	1,444	Observations	1,444
R-squared	0.378	R-squared	0.372	R-squared	0.390
Number of ID	46	Number of ID	46	Number of ID	46
Standard errors in parentheses	*** p<0.01	** p<0.05	* p<0.1		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Stata 17)

من خلال المقارنة بين أثر سعر الصرف الثابت **EXRFLT** والمعوّم **EXRINT** والوسيط **EXRINT** في فترة الصراع وما قبله نجد أن نظام سعر الصرف الثابت يؤثر على الانتعاش الاقتصادي إيجابياً رغم مرور الاقتصاد بفترة صراع وهذا من محاسن نظام تثبيت العملة فيكون الاقتصاد أقل عرضة للأزمات المالية والصدمات النقدية وهو يعطي نتائج أفضل من النظام العائم الذي يؤثر سلباً على الانتعاش الاقتصادي خلال فترة الصراع، وذلك لكون نظام التعويم أكثر الأنظمة عرضة للصدمات وأكثر حساسية للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد على المستوى الكلي في حين يعطي نظام سعر الصرف الوسيط خلال هذه المرحلة نتائج مرضية، أما في فترة بعد الصراع يتضح جلياً أن نظام سعر الصرف الثابت **EXRFLTCONF** ذو أثر عكسي على النمو الاقتصادي حيث له أثر سلبي على الانتعاش الاقتصادي ونظام سعر الصرف الوسيط **EXRINTCONF** أيضاً له أثر سلبي على الانتعاش الاقتصادي وهو غير معنوي وعليه فإن سعر الصرف العائم بعد الصراع الأهلي هو الذي يعطي انتعاش اقتصادي أفضل لفترة ما بعد الصراع وبالنظر إلى معنوية باقي متغيرات النموذج والمتمثلة في كل من:

- مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (**SFDIGDP**) يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ حيث ترتفع المستويات في جميع الأنظمة الثلاثة، لكن البلدان تستفيد أكثر عندما يسمح بسعر الصرف أكثر مرونة، ولا توجد فروق تقريباً بين البلدان التي تعتمد نظم الصرف الثابتة أو العائمة أو الوسيطة، ومن الناحية النظرية، ينبغي أن يعتمد اختيار النظام الأمثل للنقد وسعر الصرف إلى حد ما على موقف السياسة المالية اتجاه تدفق الاستثمارات الأجنبية (فرحول، 2022).

حيث في فترة بعد الصراع الأهلي وفي ظل سعر الصرف العائم كلما زاد مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1٪ يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.0907*٪ وهو معنوي عند مستوى دلالة 10٪.

- أما فيما يخص المساعدات الأجنبية المتلقاة (**AIDGDP**) فهي إيجابية وتبلغ نسبتها 0.00186*** ٪ ومعنوية عند مستوى دلالة 1٪، تعد المساعدات الخارجية عاملاً مهماً في فترة الصراع فقد وجدت أغلب الدراسات أن من سلباتها أنها تشكل سبباً من أسباب إطالة الصراعات الأهلية وغالباً ما ترجح كفة طرف من الأطراف المتصارعة، غير أن ما يهمنا أكثر هو فعالية المساعدات الأجنبية الرسمية التي تمنحها الهيئات الدولية في أعقاب الحروب الأهلية والتي هدفها الظاهر هو إعادة الإعمار والدراسات الحديثة، مثل دراسة (Michailof et al. 2002)، تشير إلى أن الجهات المانحة الآن تخفض المساعدات بشكل حاد أثناء النزاعات ولكنها تميل إلى زيادتها بعد نهاية الصراع الأهلي وهو ما يتفق مع دراسة (Staines 2004) فتكاليف الصراعات الأهلية مرتفعة حتى بعد انتهائها والمساعدات التي تتلقاها الدول في هذه الفترة ذات أهمية كبيرة حيث تعد هذه مرحلة انتقالية مهمة وصعبة بالنسبة لهذه الدول خاصة اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً حيث تمر البلدان من مرحلة الصراع الأهلي إلى مرحلة صراعات أخرى وتحديات كبيرة من أجل

إعادة بناء البلاد وترميمها اقتصاديا بعد فترة العنف والحروب، إن البلدان الخارجة من الحروب الأهلية بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية والتنمية ويمكن لهذه المساعدات أن تلعب دورا مهما في إعادة إعمار اقتصاد هذه البلدان بعد انتهاء الصراع وكذلك يمكن لهذه المساعدات المساهمة في توطيد السلام والحد من مخاطر المجاعة والفقر بعد الحروب الأهلية وغالبا ما تتسبب هذه المظاهر في تجدد صراعات في المستقبل، وهذه المساعدات ليست فقط مالية ففي بعض الأحيان تكون تقنية عبارة عن برامج وخطط تنمية تقدم للدول من أجل استغلال إمكانياتها المتوفرة من أجل تحقيق النمو والحد من الفقر، وقد هيمنت قضايا المعونة على جدول الأعمال الاقتصادية للمرحلة الانتقالية بعد انتهاء الصراع ونجد الكثير من الباحثين الذين درسوا المعونات لفترة بعد الصراع قد ركزوا على فعالية هذه المساعدات في تحقيق الاستقرار وكذلك مصدر هذه المساعدات وتم التركيز على المؤسسات المالية الدولية، ويمكن أن تنصاغ هذه الدول للشروط التي تفرضها المؤسسات الدولية ومن بينها إجراء تحسينات في البيئات المؤسسية والاقتصادية وحتى السياسية وجد (Collier & Hoeffler, 2004) أنه خلال السنوات الثلاث الأولى بعد الصراع الأهلي، كانت المساعدات في مستويات مشابهة لتلك التي في فترة الصراع الأهلي، ولكن في بقية العقد الأول كانت تقريبا ضعف مستواها الطبيعي حيث زادت بشكل ملفت وذلك للدور البالغ الذي تلعبه التدفقات على شكل معونة بعد انتهاء الصراع، ولكنها تتناقص قبل الأوان على مدى العقد الذي تكون فيه البلدان المتلقية قد حققت الغاية المرجوة وتكتسب القدرة المطلوبة لاستيعاب المزيد من المعونات المهادفة إلى إعادة الإعمار، وعلى الرغم من دورها التمويلي المفيد، يمكن أن يكون لتدفقات المعونة الأجنبية آثار جانبية كبيرة على أسواق الصرف حيث يمكن للمساعدات أن تساهم بشكل مباشر في نمو قطاع السلع المتداولة من جهة، كما يمكنها أيضا أن تثير المخاوف بشأن قدرتها المحتملة على المبالغة في قيمة العملة كما تشير دراسة (Elbadawi, I. A., Kaltani, L., & Soto, R. 2012) من جهة ثانية وهذا ما يدعم نتيجة دراستنا والتي وجدت أن نظام سعر الصرف العائم يكون أفضل من النظامين الآخرين لفترة ما بعد الصراع لأنه يمكن الدول من تفعيل واستيعاب المعونة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

● كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الأثر العكسي لنمو مؤشر التجارة الخارجية على الانتعاش الاقتصادي حيث كلما زاد مستوى نمو المؤشر الخاص بالتجارة الخارجية (TRADGDP) ينقص الانتعاش الاقتصادي بنسبة تصل إلى: -0.0119^{***} ، وهذه النتيجة لا توافق النظرية الاقتصادية فقد سبق وأن فسر الاقتصاديون ذلك بأن الحكومة غالبا ما تروج لصادرات من المواد لرفع نسبة التجارة الخارجية حتى في الظروف العادية التي لا تشهد فيها الدول صراعات، وعينة دراستنا أغلب بلدانها من الدول النامية والتي تتميز في الغالب بكونها من الدول المصدرة للنفط والمعادن الأخرى إضافة إلى كون البلدان بعد فترة الصراع تكون متأثرة بالحرب حيث يتسبب الصراع غالبا في توقف النشاطات التحويلية بسبب تحطيم البنى التحتية وتوقف مختلف نشاطات التصدير بسبب إعادة بناء الوحدات الإنتاجية لذلك يمكن لبلدان بعد الصراع اللجوء إلى تصدير الخامات كحل مؤقت لتوفير السيولة المالية لإعادة الإعمار وقد ركزت الأدبيات أيضا على نهب الثروات خلال الصراع الأهلي .

- يظهر الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية في ظل نظام سعر الصرف العائم أيضا من خلال التوسع الكبير في نسبة الائتمان المحلي الممنوح من طرف البنوك إلى القطاع الخاص (DCGDP) في دول العينة حيث تبلغ نسبة التطور 0.00692^{***} ، وهي إيجابية ومعنوية عند مستوى الدلالة 10 %، ورغم أن نسب الائتمان الخاص في اقتصاد ما بعد الصراع كانت أقل كثيرا من النسب السائدة في الاقتصادات قبل أن تشهد الدول صراعات، حيث يبقى الائتمان منخفضا على الرغم من التعافي القوي، وقد وجد (Elbadawi, 2012) أن مؤشر التنمية المالية الخاص ببلدان ما بعد الصراع (و شطناوي، 2024، صفحة 33) يحمل العلامة الإيجابية المتوقعة، ولكن من المثير للدهشة إلى حد ما أن يبقى مهما ولا يعتد به إحصائيا.

وعليه وبناءا على النتائج السابقة لعينة دراستنا فإن نظام سعر الصرف المناسب لفترة ما بعد الصراع الأهلي هو نظام سعر الصرف العائم، وذلك لأنه في ظل هذا النظام تستجيب المتغيرات الاقتصادية الكلية لخطط التعافي الاقتصادي بعد الصراع بشكل أسرع، وتشير بعض الدراسات إلى أن محددات النمو في السنوات العشرين الأخيرة قد تطورت بشكل واسع ولم تعد محصورة حول محددات الانتعاش ذات الطابع الاقتصادي فحسب، بل تعداها لتلك المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية و السياسة كمحددات محتملة للتنمية الاقتصادية.

سادسا: الخاتمة وأهم النتائج:

إن أفضلية نظام سعر صرف على الآخر في تحقيق الانتعاش الاقتصادي للفترة التي تلي الصراعات الأهلية تتحدد بناءا على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ودرجة التطور المالي ويظهر هذا التأثير مباشرة من خلال سرعة التكيف مع الوضع الاقتصادي بعد الصراع وتحقيق مستويات مرضية من الاستقرار الاقتصادي كما يمكن لنظام سعر الصرف التأثير بطريقة غير مباشرة من خلال صورته المنعكسة على مستوى متغيرات الاقتصاد الكلي.

تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي :

- أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين نظام سعر الصرف الثابت والانتعاش الاقتصادي في فترة الصراع والفترة التي تسبقه في حين تصبح العلاقة سلبية عند إدخال المتغير التفاعلي لفترة بعد الصراع مع نظام سعر الصرف الثابت وهي معنوية وذات دلالة إحصائية، على عكس نظام سعر الصرف الوسيط الذي لا يبدو معنويا أما بالنسبة لنظام سعر الصرف الموعوم الذي يظهر معنويا وعليه فإن الانتعاش الاقتصادي لفترة بعد الصراع في ظل نظام سعر الصرف العائم يساعد على التكيف مع الأوضاع الجديدة بعد الصراعات بشكل مباشر وسريع وله تأثير على المحددات الاقتصادية مثل التضخم والاستثمار الأجنبي والتنمية المالية ويمكن من الاستعمال الأمثل للمساعدات المتلقاة في تطوير الاقتصاد والبنى التحتية.

- تلقي المساعدات الأجنبية أو ما يعرف بالنقل الدولي لرؤوس الأموال أو الخدمات في شكل منح أو قروض، سواء بالتحويل الطوعي إما من دولة إلى دولة أخرى أو من خلال وكالة متعددة الأطراف مثل البنك الدولي لصالح البلد المتلقي أو لشعبه بعد أن كان له تأثير سلبي خلال فترة الحرب الأهلية وذلك يعود لمخلفات الحرب على العلاقات التجارية وتعطل النشاط الاقتصادي خلال الحرب الأهلية وانسحاب الشركاء الاقتصاديين خاصة في مجال النقل والإمداد والخدمات الأخرى كالبنيوك مما يؤثر على الانتعاش الاقتصادي، وهذا ما يدعم نتيجة دراستنا والتي وجدت أن نظام سعر الصرف العائم يكون أفضل من النظامين الآخرين لفترة ما بعد الصراع لأنه يمكن الدول من تفعيل واستيعاب المعونة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

وبناءا على هذه النتائج، يمكن تقديم جملة من التوصيات، نذكر منها:

- ضرورة الاهتمام أكثر بتطوير وتنمية الأسواق المالية في البلدان التي مرت بصراعات أهلية وخاصة في الدول التي لها قدرات صناعية وهذا من أجل الحصول على مكاسب ومميزات نمو وانتعاش اقتصادي أفضل.
- إدراج متغيرات اقتصادية كلية أخرى للدول محل الدراسة مثل متغير عائدات البترول والخدمات لأن معظم الدول التي تنتمي إلى عينة الدراسة تعتمد على تصدير البترول أو المواد الأولية أو نصف المصنعة.
- الاعتماد على النظام المعلن الرسمي (De Jure) غالبا ما يعطي نتائج غير حاسمة لذلك نقترح الاعتماد دوما على التصنيفات الواقعية (De Facto) والتي تراعي للواقع الفعلي لترتيب نظام سعر لكونها تأخذ بعين الاعتبار (البيانات الفصلية أو الشهرية، أسعار الصرف المتعددة ، الأسواق الموازية) .

الملاحق:

الملحق رقم: (01) الإحصاء الوصفي للمتغيرات

. xtsum PGDP SFDIGDP TRADGDP AIDGDP DCGDP

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations
PGDP	overall	1599.074	2068.99	22.85037	15842.16	N = 1972
	between		1576.262	187.0566	6337.739	n = 46
	within		1396.493	-3803.138	11322.68	T-bar = 42.8696
SFDIGDP	overall	1.766322	3.247859	-17.44475	46.27524	N = 1936
	between		2.465647	-.0548108	16.12391	n = 46
	within		2.785657	-19.26149	44.03826	T-bar = 42.087
TRADGDP	overall	6.175969	9.303849	-.2186581	137.5877	N = 1776
	between		6.399495	.0457415	32.53364	n = 45
	within		6.633242	-18.28252	135.7842	T-bar = 39.4667
AIDGDP	overall	40.79142	29.1937	-.0731653	154.2345	N = 1751
	between		27.177	.0457415	97.36031	n = 42
	within		12.23503	-32.03814	122.1754	T-bar = 41.6905
DCGDP	overall	26.26685	24.0806	.4913875	144.6868	N = 1835
	between		20.14499	3.045745	82.03721	n = 46
	within		13.48447	-37.92075	110.7582	T-bar = 39.8913

الملحق رقم: (02) اختبارات WALD:

F test that all $u_i=0$: $F(39, 1397) = 69.48$	Prob > F = 0.0000
F test that all $u_i=0$: $F(39, 1397) = 74.73$	Prob > F = 0.0000
F test that all $u_i=0$: $F(39, 1397) = 68.11$	Prob > F = 0.0000

الملحق رقم: (03) اختبارات LM

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\log PGDP[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
logPGDP	.2401297	.4900304
e	.0397798	.1994488
u	.1032553	.3213336

Test: $Var(u) = 0$

$$\begin{aligned} \text{chibar2}(01) &= 6455.90 \\ \text{Prob} > \text{chibar2} &= 0.0000 \end{aligned}$$

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\log PGDP[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
logPGDP	.2401297	.4900304
e	.039004	.1974942
u	.1120105	.3346797

Test: Var(u) = 0

$$\begin{aligned} \text{chibar2}(01) &= 7518.59 \\ \text{Prob} > \text{chibar2} &= 0.0000 \end{aligned}$$

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\log PGDP[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
logPGDP	.2401297	.4900304
e	.0402001	.2004995
u	.1043367	.323012

Test: Var(u) = 0

$$\begin{aligned} \text{chibar2}(01) &= 7003.43 \\ \text{Prob} > \text{chibar2} &= 0.0000 \end{aligned}$$

الملحق رقم: (04) اختبارات HAUSMAN

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) fixed	(B) .		
EXRFX	.096397	.0885391	.0078579	.0024408
PCONF	.2386643	.2356939	.0029705	.0018045
SFDIGDP	.0078849	.0070885	.0007964	.000296
TRADGDP	-.0115896	-.0120903	.0005006	.0001438
AIDGDP	.0021505	.002348	-.0001975	.0001572
DCGDP	.0069879	.0069759	.000012	.0000846
EXRFXPCONF	-.065739	-.064948	-.000791	.0022193

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

$$\begin{aligned} \text{chi2}(7) &= (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) \\ &= 22.44 \\ \text{Prob} > \text{chi2} &= 0.0021 \end{aligned}$$

. hausman fixed ., sigmamore

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) fixed	(B) .		
EXRFLT	-.2049017	-.2018252	-.0030765	.0014417
PCONF	.1775888	.1754627	.0021261	.0009842
SFDIGDP	.0077878	.0070812	.0007066	.0002811
TRADGDP	-.0119224	-.0123433	.0004208	.0001313
AIDGDP	.0018646	.0020895	-.0002249	.0001426
DCGDP	.0069248	.0069162	8.58e-06	.0000823
EXRFLTPCONF	.0907159	.09736	-.006644	.0040465

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

$$\begin{aligned} \text{chi2}(7) &= (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) \\ &= 17.86 \\ \text{Prob} > \text{chi2} &= 0.0126 \end{aligned}$$

الإحالات والمراجع:

باللغة الأجنبية:

1. Artus, P., Bénassy-Quéré, A., Cartapanis, A., & Flandreau, M. (2010). Regards croisés sur le système monétaire international. *Revue d'économie financière*, 253-278.
2. Abadie, A., & Gardeazabal, J. (2003). The economic costs of conflict: A case study of the Basque Country. *American economic review*, 93(1), 113-132.
3. Ambaw, D. T., & Sim, N. (2021). Real exchange rate misalignment and civil conflict: Evidence from sub-Saharan Africa. *Oxford Economic Papers*, 73(1), 178-199.
4. Bitar, N., Chakrabarti, A., & Zeaiter, H. (2018). Were reinhart and rogooff right?. *International Review of Economics & Finance*, 58, 614-620.
5. Collier, P. (2000). Policy for post-conflict societies: Reducing the risks of renewed conflict. Paper presented at the Economics of Political Violence Conference.
6. Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and grievance in civil war. *Oxford economic papers*, 56(4), 563-595.
7. Elbadawi, I. A., Kaltani, L., & Soto, R. (2012). Aid, real exchange rate misalignment, and economic growth in Sub-Saharan Africa. *World Development*, 40(4), 681-700.
8. Elbadawi, I., & Soto, R. (2013). Exchange rate regimes for post-conflict recovery. *Philip Oxhorn Part 1: Case Studies*, 225.
9. Flassbeck, H. (2001). The exchange rate: economic policy tool or market price?
10. Perkins, D. H., Radelet, S., & Lindauer, D. L. (2008). *Économie du développement: De Boeck Supérieur*.
11. Michailof, S., Kostner, M., & Devictor, X. (2002). Africa Region Working Paper Series No. 30. Post-Conflict Recovery in Africa: an Agenda for the African Region.
12. Staines, N. (2004). Economic performance over the conflict cycle.

باللغة العربية:

1. بنين بغداد. (2016). تأثير أنظمة الصرف أسعار على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية (Doctoral dissertation), جامعة حسينية بن بوعلي الشلف, قسم العلوم الاقتصادية).
2. تركي مجحم الفواز زكريا محمد أحمد شطناوي. (2024). التغير في الناتج المحلي الإجمالي والرفاهية الاقتصادية في دول مختاره من العالم الإسلامي. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*, 5(5), 168-148.
3. جبوري محمد، (2014)، تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم: تحليل العلاقة باستخدام بيانات بانل (Panel Data)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - جامعة قاصدي مرباح .
4. جلال محمود عبده، & أحمد. (2021). فعالية المساعدات الخارجية وأثرها على الأمن القومي: المساعدات الأمريكية لمصر والتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب حالة دراسة. *مجلة السياسة والاقتصاد*, 11(العدد 10) أبريل 2021، 33-1.